الاتجاهات النظرية الحديثة المفسرة لظاهرة الجريمة
(نحو قراءة تحليلية تكاملية)

رويمل نوال
جامعة سوق اهراس

ملخص

اختلف العلماء والباحثون المهتمين بظاهرة الإجرام في تفسير الجريمة وتحديد طبيعتها وأنماطها ودرجة خطورتها وطبيعة الفئة التي تمارسها، كما اختلفوا في وجهات الطرح بالنسبة للقضايا والأحداث والأفكار.هذا شيء منطقي باعتبار أن الإنسان لا يدرك مجموعة الحقائق المختلفة دفعة واحدة، بل يجزئها إلى أفكار أو معلومات محددة وواضحة، وهذا ما يؤدي بالبعض للاستناد إلى نظرية معينة دون أن يهتم بالنظريات الأخرى. في حين آخرون يجمعون أغلب الاتجاهات النظرية، ويعملون على الاستناد إليها. مما لا شك فيه أن المقاربة النظرية للجريمة تتطلب من الباحث الاجتماعي فهما ووعيا كاملا لأبعادها، وفهم المناخ الثقافي والسياق الاجتماعي للمجتمع الذي تحدث فيه، والتطرق إلى التفسيرات الأخرى التي جاء بها علماء النفس والبيولوجيا والطب في تفسيرها.

Abstract

There is a discord between scientists and researchers who are concerned with the phenomenon of criminality to explain the crime and define its nature, its patterns, its degree of gravity and the nature of the category that exerts it. Therefore, their viewpoints are different about issues, events and thoughts which lean on each researcher to explain the criminal phenomenon, and this is logical when we take into consideration that humans do not grasp a group of different realities in a single batch. Even if He/She fractionalizes them into accurate and clear thoughts or information. Some scientists rely on one theory and neglect others, some others, regroup the most theoretical tendencies and count on them. The theoretical approach of crime needs a full understanding and complete consciousness of the crime dimensions and comprehends the social climate and contexture of society in which the crime happens .It tackles the other explanations that come from psychologists , biologists and doctors to explain crime. Therefore, what are the main theoretical tendencies that have explained the crime?

مقدمة:

تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي تؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات، وتتأثر بها في الآن نفسه، وهي ليست ظاهرة مستجدة، بل هي ظاهرة قديمة رافقت البدايات الأولى للإنسان وتطورت مع تطور الحضارة واتساع الطموحات الشخصية والصراع غير المنتهي بين البشر، وترتبط بالسلوك الفردي والجماعي للإنسان الذي يخرج عن قواعد المجتمع وقوانينه من أجل تحقيق أهدافه. تطرح الجريمة مسألة السلوك الإنساني في أعلى درجات تعقيده. هذا السلوك الذي يختلف حجمه وتتنوع أسبابه، وترتبط بشكل كبير بألوان التصادم والمشكلات والظروف الاجتماعية والنفسية الصعبة، فتنتج سلسلة من الأوضاع المنحرفة المتأزمة والتي تقود إلى السلوك الإجرامي.

ولفهم أبعاد الظاهرة أكثر، نقدر انه من المفيد تعقلها في هذه المساهمة في سياق أهم الاتجاهات النظرية التي حاولت مقاربتها .

1- الاتجاه البيولوجي :

لقد اتجهت الدراسات العلمية في العصر الحديث، ومنذ القرن 17 إلى الكشف عن السلوك الإجرامي في محاولات لاستقراء النفسي والسلوك البشريين، ذالك أن الإنسان المجرم يشغل بال هؤلاء الباحثين لأن بعضهم ينظرون إليه كإنسان مريض وأن مرضه نوع من الإكراه الحتمي لا يستطيع ردعه، وأنها نظرة المجرم المريض لنفسه. لكن لم تأت هذه الدراسات بنتائج مقنعة يمكن الاطمئنان إليها من الناحية العلمية. وتطورت هذه الدراسات خلال القرن التاسع عشر بظهور فكرة "**الإنسان الذي يولد مجرما** " والفكرة القائلة بان المجرم هو " **كائن مختلف بطبيعته عن الإنسان الذي يعتبر طبيعيا وسلوكه سوي**" .

فاتجه الباحثون البيولوجيون إلى الاعتقاد بأن العامل الوراثي له دور أساسي في ظهور السلوك الإجرامي لدى الأفراد، مفسرين ذلك بما تلعبه السمات البيولوجية والوراثية في ظهور النزعات الإجرامية لدى الأفراد، حيث تمثل الوراثة عملية انتقال خصائص معينة من الأصول إلى الفروع في اللحظة التي يتشكل فيها الجنين أي انتقال صفات عضوية ومرضية من الآباء إلى الأبناء بدرجات متفاوتة، وانطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة أساسها أن الطفل يرث عن والديه سلوكيات معينة انحرافية، عنيفة [1]. و اعتمدوا في دراساتهم على:

1- **فحص أشجار العائلات** بتتبع التاريخ الإجرامي للأسرة قصد معرفة ما إذا كان المجرم ينحدر من أسرة بها آباء وأجداد مجرمين، نذكر على سبيل المثال الدراسة التي قام بها الباحث"**جودارد**" لعائلة الكاليكاك*. وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية[2]:

* **الأسرة التي تناسلت من امرأة ضعيفة العقل:** وجد عدد غير قليل من الأطفال غير الشرعيين وضعاف العقول والمجرمين، والمدمنين على الكحول والبغاء والشواذ جنسيا والمنحرفين.

* **الأسرة التي تناسلت من المرأة المعلمة حسنة السمعة:** وجد الباحث أن كل الأفراد الذين أحصاهم وتتبع حياتهم كانوا من الأسوياء، قضاة، محامون، أطباء... باستثناء اثنين كانا مدمنين على الكحول، وآخر أصيب بمرض عقلي.

2- **دراسة التوأم:** وتقوم على مقارنة توأمين متطابقين ناتجين من بويضة واحدة وتوأمين اخوين ناتجين من اتحاد بويضتين مختلفتين. نذكر على سبيل المثال: الدراسة التي قام بها "**لانج** "*وقد أسفرت الدراسة على أن[3]: 77 من أزواج التوائم المتطابقين متماثلين في الإجرام وان 12 فقط من الأزواج المتآخين متماثلين في الإجرام.

3- كما تقوم أيضا على **قياس التشابه في الجريمة بين الآباء و الأبناء.**

وقد تم التوصل إلى وجود حالات كثيرة تم الربط فيها بين الوراثة والإجرام ومن ثم أطلقوا مصطلح الاستعداد الإجرامي الموروث، حيث اعتبروه صفة في الشخص تزيد من احتمال إقدام الفرد على ارتكاب الجريمة في ظروف معينة، مع احتمال أن يورثها هذا الفرد إلى أبنائه. وان توارث الاستعداد الإجرامي الموروث يجري بكيفية تشبه عملية توارث الاستعدادات الجسمية والصفات البنائية، كالطول ولون العينين، والخصائص العقلية .

كما اتجه بعض العلماء إلى دراسة الكروموزومات على أساس أن الجريمة والانحراف لهما علاقة بوجود اختلال في الكروموزومات لدى المجرمين، مما أدى إلى استناد الكثير من المحامين إلى أن وجود اختلال في كروموزومات المجرم تعفيه من المسؤولية والعقاب أمام القانون، لأنه شخص مريض، وليس على المريض حرجا. وهذا ما عبر عنه بنظرية الانحراف الكروموزومي، حيث توصل العلماء إلى أن هناك بعض الأفراد وإن كانت نسبتهم قليلة، لديهم شذوذ صبغي* فلهم زيادة في عدد الصبغيات الجنسية، وأثبتت الدراسات أن زيادة y واحدة قد يكون لها تأثير على الغرائز الإجرامية، وقد

ثبت وجود نسبة كبيرة من صبغية x y y بين المجرمين، مثل البحار رشارسبيك الذي قتل في شيكاغو سنة 1966 في أقل من ساعة واحدة 8 ممرضات وبعد التحليل وجد أنه صاحب صبغية إضافية تكوينه الصبغي xyy[4]. غير أن الدراسات أثبتت بأن عامل الوراثة لا يمثل سوى خمس 5/1 من الحالات التي كان لها تأثير على انحراف الأفراد، وأن العوامل الاجتماعية هي التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب مثل هذه السلوكيات.

لكن التحاليل الطبية لأغلب المجرمين المتواجدين في السجون على المستوى العالمي أثبتت، أن الأغلبية الساحقة منهم،لا يوجد لديهم اختلال في الكروموزومات، وإن وجدت فهي نادرة جدا .

واستمرت الأبحاث في هذا الاتجاه، وبلغ النجاح ذروته بكتاب عنوانه : الرجل المجرم، للطبيب الإيطالي سيراز لومبروزو Lombroso صاحب النظرية البيولوجية في عوامل تكوين الظاهرة الإجرامية، وهي الدراسة الأولى التي استخدمت المنهج العلمي في تفسير الظاهرة الإجرامية.

يعتقد أن الإنسان المجرم له خصائص بيولوجية تميزه عن الإنسان السوي، كالتكوين الجسمي والنفسي، وهذا الاختلاف يحول دون تكيفه في المجتمع، وقد لاحظ أثناء تشريحه لجثث المجرمين، وجود عيوبٍ ملحوظة في تكوينهم الجثماني، ويشتركون في قسمات عامة فيما بينهم مثل :عدم انتظام شكل الجمجمة، ضخامة الفكين شذوذ تركيب الأسنان، زيادة أو نقص في حجم الأذنين، فرطحة الأنف أو التوائه،وخفة وزن الدماغ، بحيث انه كلما خف وزن الدماغ كلما كان صاحبه غبيا ومجرما . وقد يكون المجرم عنيف المزاج ،قليل الإحساس بالألم، شديد القسوة، محب للشر ومولع به، ولا يشعر بتأنيب الضمير. وانتهى لومبروزو إلى أن **المجرم نمط من البشر** يتميز بملامح عضوية خاصة، ومظاهر جسمانية شاذة، تزيد من قابلية الفرد وتضاعف استعداده لارتكاب الجريمة أكثر من غيره .

يرى أن المجرم شخص مريض يعاني من مرض السلوك الإجرامي الموروث، وهو ما يطلق عليه اسم المجرم بالفطرة، بمعنى أنه يولد مزودا باستعداد طبيعي يدفعه إلى اقتراف السلوك الإجرامي. وقد صنف المجرمين الذين درسهم إلى[5] :

***المجرم الميال إلى** الجرائم الجنسية :يتميز بطول الأذنين وضخامة الأنف وفرطحته وتقارب العينين ...و**المجرم الميال إلى** السرقة : يتميز بخفة في الحركة ،وصغر العينين، كثافة شعر الحاجبين وانخفاضهما ...و **المجرم الميال إلى** القتل : يتميز بضيق أبعاد الرأس، طول الفكين، بروز الوجنتين، ونظرة ثابتة قاسية في عينيه .

***المجرم المريض ب:**الجنون قد يكون مصاب بمرض عقلي، أو مصاب بالصرع الوراثي الذي يؤثر على الأعصاب والعضلات والحالة النفسية . والمجرم السيكوباتي ويجد صعوبة في التكيف مع المجتمع إضافة إلى **المجرم المعتاد** وهو اعتاد السلوك الإجرامي وكرره و المجرم بالعاطفة وهو من يرتكب الجريمة نتيجة الغيرة أو استفزاز أو حماس وهو بالغ الحساسية وضعيف السيطرة على نفسه.

والمجرم بالصدفة وهو الذي يرتكب الجريمة، ولم تكن في نيته القيام بها. وأخيرا المجرم المريض بالإدمان، وهو الذي يؤثر الإدمان عليه، فيضعف ضوابط السلوك لديه، مما يؤدي به إلى الإجرام، غير أنه رغم المجهودات التي بذلها لومبروزو في محاولة منه لتفسير السلوك، إلا أن نتائجه لا يمكن تطبيقها على جميع الحالات الإجرامية لاعتبارات عديدة منها أنه : ركز جهوده في تجاربه على عينات قليلة بحيث لا يمكن استخلاص قانون عام، كما أنه وأهمل تأثير العوامل الأخرى – بيئية، واجتماعية، وغيرها – في سلوك المجرم .

ولم يكتف العلماء الفزيزلوجيون بما تم التوصل إليه من علاقة بين السلوك الإجرامي والإفرازات الغددية، إذ حاولوا إظهار العلاقة بين الأمراض الجسمية والعقلية والنقص البيولوجي وسلوك الفرد المجرم، ففي دراسة قام بها هوتون

HOOTON في الو.م.أ على 668 مجرما، وجد أن النقص الجسمي ومنها ظهور بعض العاهات وقصر القامة وضعف البصر يكون سببا مباشرا يدفع الفرد أو المجرم إلى سلوك تعويضي نتيجة شعورهم بالنقص وتولد لديهم هذه العاهات إحساسا بأنهم أشخاص غير مرغوب فيهم، قد تؤدي بهم إلى ارتكاب الجريمة [6].

ومن الأمثلة على ذلك حالة جندي مسالم، كانت تنتابه تشنجات صرعية من حين لآخر، وفي أحد التشنجات صار بالغ العنف، وخرج تماما عن وعيه وقتل، بضعة ضباط وجنود، ثم استسلم لنوم عميق لساعات طويلة، أفاق بعدها خالي الذهن مما حدث. يؤكد الباحثون أن نسبة القتلة المصابين بمرض الصرع كثيرة جدا، إلا أن هذه النتائج لم تجد صدى كبيرا لدى المهتمين بتفسير السلوك الإجرامي.

نلاحظ من خلال تعرضنا لبعض النظريات البيولوجية في تفسير الجريمة، أن أنصار التفسير البيولوجي لا زالوا حتى اليوم عاجزين عن إثبات مقولة انتقال الإجرام بمورثات محددة تعمل بدقة وفق قوانين الوراثة. ومن الناحية الأخرى فإنهم لا يستطيعون إغفال وجود بعض الاستعدادات الإجرامية الطبيعية لدى بعض الأفراد، الأمر الذي قد يقودهم إلى ارتكاب الجريمة، فيما لو تواجدوا في ظروف بيئية أو اجتماعية ذات طبيعة إجرامية، وهذا ما معناه أن هناك فئة من الأفراد ممن يتميزون باستعدادات وراثية إجرامية، ويصبحون أكثر ميلا من غيرهم لارتكاب الانحراف وذلك لدى تعرضهم لظروف بيئية إجرامية معينة .

كما أن علماء البيولوجيا لا يستطيعون التأكيد بالقول على أن التكوين الجسمي الطبيعي للإنسان ظاهرة طبيعية ثابتة لا تخضع إلى تغيير أو تعديل . بل هم على العكس من ذلك لا ينكرون دور البيئة في تطوير بعض هذا التكوين الطبيعي للإنسان، كما وأنهم يعترفون بان لكل من البيئة والوراثة معا دورهما المشترك في تطوير بعض التكوين الجسمي للإنسان، ومع ذلك فهم يعجزون عن تحديد مقدار ما يقرره كل من عامل الوراثة أو عامل البيئة في هذا التكوين، فهم لا يستطيعون أن يحددوا لنا مثلا : كم هو نصيب الوراثة بالذات في تكوين عملية الجسم، كما وأنهم لا يستطيعون أن يحددوا بالدقة العلمية المطلوبة كيف يتقرر هذا الجزء بالذات بعامل الوراثة وحده.

أما فيما يخص علاقة البنية الجسمية بالجريمة، فهذا الافتراض لا يقوم على أسس علمية دقيقة والمنحرفون يختلفون في تركيبة أجسامهم نتيجة بعض العادات السلوكية المكتسبة من خلال بيئتهم ولا تنشأ العادات السلوكية نتيجة قوة البنية، بالإضافة إلى أنه من الشائع أن المجرمين أو المنحرفين الذين يخالفون القانون لا يتمتع جميعهم ببنية جسمية قوية بارزة، ومن ثمة يغدو الاتجاه البيولوجي بمختلف أقطابه(**لمبروزو، ارنست هوتون، وليام شلدون،...)** يعكس رؤية اختزالية ينبغي التعامل معها باحتراس منهجي ومعرفي شديدين، ذلك أن ظاهرة الجريمة تمس الإنسان باعتباره بنية بيولوجية واجتماعية وثقافية ونفسية .

2- الاتجاه النفسي :

بالتوازي مع الدراسات البيولوجية بدأ علماء النفس والأطباء النفسانيون يهتمون بعلم الإجرام، محاولين الوصول إلى علاج المجرمين باستعمال عوامل متصلة بشخصية المجرمين، "**حيث يؤكد هذا الاتجاه على العوامل الفردية، والعواطف والخصائص الشخصية واعتبار المجرم مريض والمرض يكمن داخله**" [7]. وقد صيغت النظريات النفسية للجريمة محاولة للوصول إلى شفاء المرضى المجرمين من مرضهم، بالبحث عن أفضل الأساليب للتمييز بين العوامل الجسمية والأعراض الناشئة عن العوامل النفسية، لتحديد أحسن الطرق لعلاج الاضطرابات المختلفة نذكر منها :

التفسير الذي جاء به سيجموند فرويد(Sigmund Freud 1856 - 1939)، والذي اتفق مع الاتجاه البيولوجي في إرجاع السلوك الإجرامي إلى العوامل الفردية، إلا أنه اختلف معها في كون هذه العوامل نفسية لا عضوية وأبرز دراسة الشخصية بجوانبها الثلاثة:

1- النفس ذات الشهوة (**الذات الدنيا أو الأنا**) ويرمز لها بالرمز (ID) وتعني(**هو**) ويركز اهتمام هذه المرتبة من النفس على الانسياق وراء الشهوات و الميول الفطرية، وإرضاء الغرائز وتحوي كل ما هو موروث، وموجود منذ الولادة في بدن الإنسان كما يحوي غرائز الإنسان"[8]

2- الذات الشعورية أو الحسية (**العقل**)* ويرمز لها بالرمز (EGO) ويعني (**الأنا**) وهي (**مجموعة الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها وفقاً لمقتضيات الحياة الخارجية**) وهي "**منظمة تعمل كوسيط بين الهو والعالم الخارجي** " وظيفة هذه المرتبة من النفس السعي نحو إيجاد نوع من التوازن بين الميول الفطرية، وبين متطلبات البيئة الخارجية من القيم، والأخلاق، والعادات والتقاليد.

3- الذات المثالية (**الضمير**) ويرمز لها بالرمز (super - EGO) الذي يعني (**الأنا العليا**): وتتجسد هذه المرتبة بمجموعة المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة، وكذلك المكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية*.

فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية، فإن السلوك يكون منحرفاً، وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة، أما إذا تغلبت المثل والقيم الموروثة، وتحكم الضمير والعقل كان السلوك قويماً وكانت شخصية صاحبه ناضجة.

تكامل الشخصية واتزانها يتوقفان على تنظيم قوة الصراع الناشئ بين القوى الثلاثية التي تمثل جوانب شخصية، وهذا يعني أن الأنا والذات العاقلة ترضي الدوافع الغريزية بشكل يحقق صالح المجتمع من جهة ومن جهة أخرى لا يترتب عليها شعور الفرد بالذنب، لأن من وجهة نظر فرويد فالذنب هو "**الثمن الباهض الذي يدفعه بنو البشر ثمنا لتقدم الحضارة الإنسانية ويساعد في كبح جناح العدوان والعنف،** "**و يدفع الذنب إلى دفن الغرائز داخل الطفل بدلا من ظهورها بشكل واضح في سلوكه الظاهر** " [9].

إلا أن التفسير الذي جاء به سيجموند فرويد قد أعطى للدافع الجنسي أهمية تفوق ما يستحق في الواقع فقد أقام فكرته على أساس مبدأ اللذة، واعتبر سعادة الناس وشقائهم منوطين بكيفية وِنجاحهم أو عدم نجاحهم في إرضاء الشهوة الجنسية. كما أن الأخذ بهذا التفسير قد يقودنا إلى التسليم بحتمية الوقوع في الجريمة تبعاً للصراع الذي يتم في الجانب اللاشعوري من النفس البشرية، وما يصاحبه من خلل أو اضطراب نفسي. ولكن هذا يتعارض مع اعتبار الجريمة لها جانب قانوني يتجاوب مع متطلبات الحياة الاجتماعية.

في أواخر القرن 19 اتجه المختصون في الطب العقلي والتحليل النفسي المهتمون بمشكلة الجريمة إلى الاعتقاد بأن الجريمة ذات طبيعة نفسية ولها علاقة بالجانب العقلي للمجرم مما قادهم إلى إيجاد "**أرضية لصياغة نظرية في السلوك الإجرامي** "وهي نظرية الضعف العقلي **التي** تقوم على الربط بين الجريمة والحالة العقلية والنفسية للمجرم[10] أي أن أصحاب هذه النظرية يرون أن احتراف الجريمة إنما يرجع إلى قصور في التكوين النفسي وخلل في العمليات العقلية وعدم الاتزان الانفعالي والصراع النفسي. " **حيث توصل جورنج إلى أن المجرمين بصفة عامة يتسمون بانحطاط واضح في المستوى الفكري، فقدراتهم على التفكير ضعيفة، هذا ما يميز المجرم عن غير المجرم، أما جودارد فيرى أن ليس كل المجرمين ضعاف العقول إلا فئة منهم تعاني من الضعف العقلي الموروث، وأن هذه الفئة لاتتمكن من تقدير نتائج سلوكها أو تقدير معنى القانون** "[11].

كما يرى فريق من علماء النفس **أنه** لا يمكن تقدير العوامل النفسية التي يمكن أن تكون مسؤولة عن احتراف مجموعة من النساء للجريمة، إذ لكل حالة فردية ظروفها واستعداداتها التي تتفاعل مع بعض، فتؤدي إلى سلوك سوي أو غير سوي .

يفسر أصحاب الاتجاه بأن ضعيف العقل عاجز عن إدراك القواعد التي تنظم المجتمع، أو أن إدراكه ضعيف، وإرادته ضعيفة لا تسمح له بالسيطرة على رغباته، أي أن افتقاد العقل الرزين يولد لدى بعض الأفراد سواء كانوا رجالا أو نساءا الشعور بالحرمان وقد تولد لديهم شعورا بالانتقام من الناس أو الرغبة في جلب انتباه الآخرين لهم، تصل أحيانا إلى ارتكاب جريمة دون أن تكون مقصودة .

وإن الأمراض النفسية والعقلية يمكنها أن تقود صاحبها إلى الجريمة بمختلف أنواعها من قتل وعنف، إلى السرقات والجرائم الأخلاقية، وانحراف الأحداث المتمثل في ابسط الأفعال المخالفة لقواعد المجتمع. رغم مجهودات الأطباء والمحللون النفسانيون الكبيرة، وتفانيهم المهني يؤكدون أنهم لم يتوصلوا بعد إلى تحقيق أمل العلاج الذي يفضي إلى إدماج المجرمين، مما خلق لديهم نوع من القلق وإحصائيات الجرائم تؤيد قلقهم .

كما صب بعض المتخصصون في علم الجريمة اهتمامهم في عمليات يتبين من خلالها أن بعض السلوكيات في الطفولة أو الحداثة قد تزداد حدتها إلى أن تصل إلى الجنوح والجريمة، فسعوا وراء اكتشاف العوامل التي تمكن أطفالا غير اجتماعيين من تبني السلوك الإجرامي، بالاعتماد على التجربة والتنظير في تطوير علم الجريمة حيث قدم **موفت (1993)** تصنيفا تطوريا يساعد على شرح السلوك غير اجتماعي واحتمال تحوله إلى سلوك إجرامي. فبين أن هناك نوعين من الجانحين هما:

1-**الذين يقتصر نشاطهم الإجرامي على سنوات المراهقة فقط**، حيث يرى أن السلوك غير الاجتماعي يظهر أول مرة في فترة المراهقة مفسرا ذلك بعدم صحة الطفل النفسية والعصبية التي قد تتحول إلى أسلوب غير اجتماعي يعم كل حياة المراهق وسلوكه عند البلوغ قد تصل إلى ارتكاب جرائم القتل وهذا راجع إلى نقص الثبات في سلوكه في كل المواقف."

أن الاستعداد للقيام بالأعمال الخارجة عن القانون تتوافر على وجه الخصوص لدى المراهقين الذين تظهر عندهم آثار التمركز الذاتي المنحدرة من عهد الطفولة مع وجود انحراف لديهم في عملية التقمص الوجداني، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال الوظيفة عندهم نتيجة التربية السيئة أو بعض الظروف العائلية القاسية"[12].

ووفقا لموفت فإن المراهقين ليس من السهل عليهم في هذا العمر أن يوفقوا بين الجوانب الفيزيائية والاجتماعية.وأخيرا يرى موفت أن ليس جميع المراهقين هم متورطون في الجنوح، إذ بيّن أن هناك عددا من الإمكانات نذكر منها:

1. قد يكون للمراهقين الإمكانية لأن يتخذوا دورا يحترمه البالغون.

2. قد يكون المراهقون يعيشون في بيئة اجتماعية لا تتوافر بها فرصة لتعلم الأفعال و أساليب الجنوح.

3. الخصائص الشخصية للمراهق تستثنيه من النظر أو الدخول في شبكة الأفعال الغير اجتماعية.

4. وقد تكون مع هذه الأسباب أسباب أخرى مجتمعة بعضها مع بعض.

2-**الذين يواصلون السلوك الجانح* مدى الحياة** يبدؤون سلوكياتهم المزعجة منذ طفولتهم المبكرة، وسوف تتمثل السلوكيات الجانحة بالنسبة للنوع المتواصل في أشكال متعددة للسلوك الغير اجتماعي. مثل المشاكل الناتجة من قصور في الجانب العصبي النفسي التي تكوّن فيما بعد مع التأثيرات البيئية تركيبة من الأسباب التي تسبب تواصلا لسلوك غير اجتماعي.

بمعنى أن لديهم مسبقا تاريخ حافل بالسلوكيات الغير اجتماعية. ويعتقد أنهم يعملون وكأن عملهم مخطط له مسبقا وهكذا يهتم بدراسة الأسباب الأصلية أثناء النمو، لتصبح متلازمة وتبقى ثابتة المفاهيم. وقد تنتج سلوكيات مركبة من خلال تلك العملية، وهذا الاتجاه قد يتغلغل في كل مجالات حياته، مما يقلل من احتمالات التغيير، "**فيصبح سلوك المراهق يتسم بالعدوان على نفسه وغيره، فيثور على الأسرة والمدرسة والسلطة بوجه عام ويتجه إلى الجنسية والاتجاهات العنيفة اتجاه زملائه وإخوته والعناد والانتقام**" (13).

نلاحظ من خلال تعرضنا لبعض النظريات النفسية في تفسير الجريمة، أن أنصار التفسير النفسي اعتبر الجريمة تعبير عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور وتبحث عن مخرج وهي غير مقبولة اجتماعيا، لان هذا التفسير لم يعط للفعل الإجرامي أهمية كبرى بل كانت تعطيه قيمة رمزية وقيمة عرضية وحسبها أن هذا السلوك هو التعبير عن الحاجات الغريزية والتعبير الرمزي عن الرغبات المكبوتة، أو هو نتاج عن أنا غير متكيف بين المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة، وكذلك المكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية وإرضاء الغرائز والشهوات.ومن الناحية الأخرى فإنهم لا يستطيعون إغفال وجود بعض العوامل النفسية لدى بعض الأفراد تقودهم إلى ارتكاب الجريمة فيما لو تواجدوا في ظروف بيئية أو اجتماعية ذات طبيعة إجرامية. ولذالك يمكننا القول انه على الرغم من التطور الكبير الذي أحرزته البحوث النفسية في هذا المجال إلا أن تفسيراتها للجريمة ظل تفسيرا جزئيا غير متكامل، أضف إلى ذالك كون علماء النفس كثيرا ما يعتمدون عند تفسيرهم الظواهر إلى الاتكال على مرضاهم وتعميم نتائج هؤلاء المرضى على الأسوياء، فربطهم الأعراض المرضية بالسلوك الإجرامي، اثبت الفحوصات الطبية للمجرمين عدم وجود صلة حتمية بين الخلل النفسي والجريمة، وبالمقابل هناك بعض الأفراد مرضى نفسيا ثبت عدم ارتكابهم لاي فعل إجرامي.

وهذا وقد اظهر بحث مسحي للعلاقات القائمة بين المشكلات النفسية والاضطرابات العاطفية وبين الانحراف قام به الاستاذ دون جيبونز أن الكثير من الأفراد الذين يقبض عليهم بسبب ارتكابهم أفعالا منحرفة هم أشخاص أسوياء لا يعانون من أية صعوبة نفسية بشكل يزيد على الحالة مع الأشخاص غير المنحرفين، وذالك ما يدفع إلى البحث عن العوامل الكامنة وراء ذالك من خلال الأبعاد الأخرى غير النفسية المؤثرة في السلوك الإنساني.

3- الاتجاه الاقتصادي :

وفي اتجاه آخر اهتم علماء آخرون أمثال انريكوا فيري وماكس فيبر بتفسير الجريمة بإرجاعها إلى الأسباب الاجتماعية الاقتصادية، معتبرين أن العوامل الاقتصادية قد تكون سبب حتميا للإجرام وهو ما أسس للنظرية **الاقتصادية التي** تقوم على الربط بين السلوك الإجرامي والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع كالفقر وانخفاض الدخل والأزمات الاقتصادية وغير ذالك .

ترتبط الظاهرة الإجرامية ارتباطاً وثيقاً بين الفقر ممثلاً لهذه الظروف باعتباره ظرفاً اقتصادياً سيئاً حيث أكدت أن الفقر* الذي يصير الفرد يكون سبباً مباشراً في دفعه نحو اقتراف الجريمة(**الربط لسلوك الإجرامي وبين الفقر**).

عالم الإجرام الهولندي وليم بونجر WILLIAM A . BONGER فذهب إلى أن الحالة الاقتصادية تسهم في خلق الجريمة خاصة الجرائم ضد الممتلكات التي أرجعها إلى الفقر ،واعتبر أن الفقر ينجم من المنافسة الاقتصادية غير الناجحة الذي يقود إلى تفكك الشخص ومنه يضحى علاج الجريمة من خلال إعادة تنظيم وسائل الإنتاج وقيام مجتمع لا طبقي .

إن مثل هذا الربط وما يترتب عليه من إبراز لأهمية الفقر، وتأثيره لا يمكن قبوله لسببين:

الأول: إن الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص تبعاً لاتساع حاجاتهم وتنوعها ووسائل ا لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد ،لاختلاف الأسس والمقاييس بين الأفراد والمجتمعات في تحديد مفهوم الفقر.

الثاني: لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام – للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي – بان الجريمة كما تقترف من الفقراء يمكن أن تقترف أيضا من غير الفقراء... من أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة فيه وهم رجال الأعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة، والمستثمرون.

يفرق أصحاب هذه النظرية بين الجرائم تبعا لنوع النظام الاقتصادي، فالاقتصاد الزراعي سمته العنف والقسوة لذالك تشيع في المجتمعات الزراعية جرائم القتل والجرح والضرب والحريق ألعمدي والإتلاف والسرقة بإكراه، أما في الاقتصاد فسمته الخبث والدهاء، لذلك تتكرر في المجتمعات الصناعية جرائم النصب والاحتيال والخيانة والسرقة والتزوير والرشوة والتهريب [14].

غير أن التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي و الاعتماد في دعم رأيهم على جرائم معينة كالسرقة مثلاً، أو الكسب غير المشروع، ومن ثم تعميم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي الأخرى، يجعل من هذه النظرية تصلح لتفسير جرائم المال، لكنها لا تصلح لتفسير باقي الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض، فهذه لا تتأثر إلا قليلاً بالتقلبات الاقتصادية كما أثبتت ذلك الدراسات الإحصائية.

إن هذه النظرية تؤكد على أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً أساسياً مباشراً في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي. لقد اثبت أحد أصحاب هذه الدراسات وهو الأستاذ سذرلاند معللاً بكون الوضع المالي الممتاز لأغنياء، وما يتمتعون به من المزايا، وما يمارسونه من سلطات ونفوذ لا يمنعهم - بنظر الأستاذ سذرلاند – من اقتراف الجرائم بل على العكس ربما تكون عاملاً مساعداً لانحرافهم حيث يشعرون بان هذه المزايا تحقق لهم الحماية المرجوة فيعمدون إلى استغلال هذه الظروف لتحقيق منافع شخصية ذاتية [15] .

4- الاتجاه الاجتماعي :

وفي 1827 قام الباحثون أمثال غيري و ساليس وتارد واميل دوركهايم ببحوث لابراز تأثير المحيط على الإجرام. حيث جاؤوا بمعتقد ينفي ما جاء في النظريات النفسية والبيولوجية والاقتصادية بأن تكون الخصوصيات التشكيلية والذهنية والعائلية والاقتصادية هي التي تحتم الإجرام وإنما تحتمها عوامل جغرافية واجتماعية وفسروا الإجرام بأنه ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالظروف الأساسية للحياة الاجتماعية، حيث يربطون بين البيئة التي يتواجد بها الفرد والسلوك الإجرامي فإن الفرد الموجود في وسط عادي يكون سلوكه سوى، أما إذا كان الفرد يعيش في وسط متوتر فإنه يؤدي به إلى التوتر الشديد فيفقد القدرة على التحكم في ذاته فيفرغ ذلك التوتر بالإجرام.

أما كل من موريس وركلس فيذهبان إلى أن لا وجود لمجتمع من غير جريمة"**فالجريمة نسبية وزمنية ومجتمعية، لان المجتمع هو من يقرر متى يكون الفعل جريمة أم لا، ومن ثم يذهبان إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات ونظرتها لخطورة الأفعال ومدى إضرارها للمصلحة الاجتماعية للمجتمع وأعضائه**"[16] .

ومن بين النظريات الاجتماعية الأساسية التي اهتمت بتفسير الجريمة نذكر منها :

نظرية الثقافة: حسب هذه النظرية ليس الانحراف ظاهرة فردية أو مرضا نفسيا ولكنه نمط حياة تمارسه بعض المجموعات الثانوية في البناء الاجتماعي كوسيلة للتكيف مع الوضع العام.

حاول دونلث تافت Donalt.R.Taft تفسيرا لمعدلات الكبيرة للجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمعات الغربية فوجد أن العناصر الثقافية في المجتمع تلعب دورا كبيرا في ظهور **النزعات** الإجرامية وقد حدد العناصر الثقافية التي يرى أنها تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة منها[17] :

1 –أن الثقافة دينامية أي نامية ومتطورة وليست ساكنة وان معاييرها تتغير باستمرار .

2 – الحياة معقدة وليست بسيطة وتبعا لوجهة نظر تافت فان الجريمة هي نتاج صراع القيم والعادات والتقاليد والنظم.

3 –ميل العلاقات الاجتماعية إلى أن تصبح علاقات غير شخصية فقد ضعفت العلاقات بين أبناء الجيرة وان التجهيل يقود إلى الاغتراب والى مزيد من الجريمة والجنوح.

4 بقاء بعض القيم القديمة مثل الفردية المطلقة أو الفردية المتطرفة أو رغبة بعض الفئات في جعل القانون في صفهم واستغلال أحكامه.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن **الثقافة الفرعية** Sub-culture theory : يرجع الاستخدام المبكر لهذا المصطلح في علم الاجتماع إلى كل من ماكلنج لي Muclung Lee وجوردون Gordon للإشارة إلى فرع من الثقافة القومية "**بهدف تأكيد اثر التنشئة الاجتماعية داخل الأقسام الفرعية للمجتمع التعددي وقد اعتمد الباحثان على فكرة الثقافة كسلوك مكتسب**"[18] .

وحتى الثقافة الفرعية لها دور لا يمكن الاستهانة به في خلق الجريمة والانحراف، فهي قد تكون قطاعا اجتماعيا أوجماعة رفاق أو عصابة، لها الكثير من العوامل التي تساعد على تماسك تلك الجماعة كحل المشكلات الاجتماعية لبعض الأعضاء الناتجة عن الطبقية، واكتساب الهوية الاجتماعية من خلال نمط الحياة المتميز والمنعكس في الملبس والكلام، والتفكير، فكل هذه العوامل تعد وسائل للانتماء والتمييز، والشعور بالأمن والقيمة الشخصية، وملء لأوقات الفراغ بنشاطات يجد الفرد في ممارستها متعة. وقد تفرع من هذه النظرية عدة نظريات أخرى منها **نظرية الجماعة المرجعية** reference group والتي ترى أن الجماعة المرجعية للفرد أو جماعة الرفاق تقوم بدور بارز في انحراف الأحداث حيث أنها تكون البديل عن الأسرة، ويتضاعف احتمال جنوح الحدث بزيادة طول الوقت الذي يمضيه مع تلك الجماعة .

كما أن الصراع الثقافي بين الثقافات التي تخلق نتيجة للهجرة إلى بلدان ثقافته تختلف عن ثقافة بلاده مثل هجرة الجزائريين إلى أمريكا وفرنسا أو الصراع الثقافي بين الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد أو نتيجة بعض المعايير التي تتضمنها هذه الثقافات تختلف عن المعايير العامة للمجتمع.

أما نظرية اميل دوركهايم Emile Durkheim فقد طبع التفكير في الإجرام المعاصر برؤيته الاجتماعية عندما قال: أن الإجرام عامل اجتماعي عادي وظاهرة طبيعية مرتبطة بالظروف الأساسية للحياة الاجتماعية، فلا وجود لمجتمع من غير جريمة. حيث يرى أن خلو المجتمع من الجريمة هو أمر مستحيل، "**ليس هناك مجتمعا إنسانيا يمكن أن يكون خاليا من الجريمة** "[19] ونجد افكاره متضمنة في **نظريته في الجريمة** إذ يعتبر أن الجريمة جزء متكامل من كل المجتمعات، حيث عرف الجريمة بأنها "ظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة فردية توجد في كل المجتمعات و يتغير شكلها لان الأفعال التي تحدد على أنها إجرامية ليست كذالك في كل مكان ودائما. وإن كانت معدلات الجريمة تقل بتقدم

المجتمع في الحضارة أو تقدمه من النمط الأدنى إلى النمط الأعلى، فان الجريمة قد لا تصبح سوية بعد ذلك بمعنى أنها تفقد طبيعتها السوية وتتحول إلى سلوك غير سوي.

تطرق دركهايم إلى ظاهرة تقسيم العمل التي يراها أساسية في نشوء الظواهر الاجتماعية الأخرى ومنهل ظاهرة الانحراف والجريمة .فالمجتمع كلما ازداد نموا وتطورا كلما ازدادت درجة تقسيم العمل فيه، وبالتالي ازدادت نظمه تعقيدا. من ذالك ينشا وضع خاص يتميز باللاتجانس بين أعضاء المجتمع، فتضعف القوى الاجتماعية والسلطة الأخلاقية للضمير الجمعي لدى الأفراد وهذه الوضعية هي ما يطلق عليها دوركايم الانومي Anomie هي حالة مجتمع يتصف عموما بفقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية، ونتيجة لذالك يتحرر الفرد من قيود المجتمع ويرتكب أفعالا تتعارض مع النظام العام للمجتمع .

ينظر دوركايم إلى الجريمة نظرة وظيفية fonctional وهي"**ظاهرة سليمة ومفيدة وضرورية**" تبعا للاعتبارات التالية[20]:

1-هي الظاهرة الوحيدة التي تنطوي على جميع أعراض الظاهرة السليمة

2- هي جزء لا يتجزأ من كل مجتمع ،بالتالي هي عامل لابد منه

3- ترتبط بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية وعليه فهي ضرورية للمجتمع

أدرك دوركايم أن هناك بعض أنماط السلوك الإجرامي التي تعتبر مرضية وهي تستحق العقاب مثل القتل ولكن على المجتمع أن يترك الحرية لأفراده لكي يختلف قليلا أو كثيرا عن المعايير الجمعية وينتج عن ذلك أن بعض الناس يغالون في هذا الانحراف فيرتكبون الأفعال الإجرامية، وانه إذا لم تترك بعض الحرية ليختلف الأفراد عن المعايير الجمعية يصبح التغير الاجتماعي مستحيل .

ويقول دوركايم أن الجريمة مظهر من مظاهر الحياة البربرية البدائية فضلا عما لها من ضحايا وخسائر في الأرواح والمعدات وهي تقضي على شعور الناس بالأمن وتؤدي إلى انتشار شريعة الغابة حيث يعتدي الأقوى على الأضعف، ولذالك فان التقدم يجد الفرصة في جو الاستقرار الأمن وليس جو الجريمة والانحراف.

أما بالنسبة لعالم الاجتماع الأمريكي ثورستن سيلين* فهو من أصحاب **نظرية التفكك الاجتماعي** حيث يدعوا إلى تقييم السلوك من حيث الأضرار المترتبة عليه من وجهة نظر الثقافة السائدة في المجتمع وتنظيماته وتأكيداتها حيث تختلف نظرة المجتمعات لخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافي للمجتمع، كما يدعو إن هذه الميزات التي تميزت بها **نظرية التفكك الاجتماعي** جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة للبعض من علماء الإجرام، فهذا البعض يتفق مع منطق هذه النظرية بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معانٍ سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير والرشاد، وحبه لأبناء مجتمعه، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الضغوطات الناتجة عن الخلافات والتوترات داخل الأسرة وأحوالها الاقتصادية السيئة من أهم العوامل التي تؤدي إلى الجريمة فالتفكك الأسري وغياب أحد الوالدين أو انفصالها من شأنه أن يؤثر في تنشئة الأطفال ويؤكد هوير Heuyer من خلال الأبحاث التي قام بها في مدينة باريس عام 1942 أن 80 % من الأحداث المنحرفين جاءوا من أسر متفككة، بينما تؤكد أبحاث شو Shaw التي طبقها على 1675 حدثا أن 42,5%منهم نشأ و في وسط أسري متصدع [21].

يؤكد موتون أنه إذا حدث اختلال التوازن بين الأهداف والمعايير يؤدي إلى مخالفة قوانين المجتمع من هنا يحدث الخلل الاجتماعي الذي يعدد السبب الرئيسي الذي يدفع بالفرد لممارسة الجريمة .

أن العوامل الاجتماعية لا تؤدي إلى الجريمة، إلا إذا تضافرت معها عوامل أخرى، كالتنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية والدينية والأخلاقية والبيئة الاجتماعية السليمة ويمكن ذكر بعض العوامل الاجتماعية المؤدية إلى إجرام[22]منها تفكك الأسرة وضعف الرقابة وسوء التنشئة الاجتماعية وفساد البيئة الاجتماعية المباشرة كالحي والجيران، والظروف الملحة الناجمة عن الفقر،واختلاط المعايير والقيم السائدة وفسادها وأخيرا ظروف الحياة الحضرية والصناعية المعقدة الجافة التي تسودها الفردية والانطوائية .

وعلى الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا و أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة، وعلى الرغم من اتّسام الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المتحضر إن لم نقل الكل بسمات التفكك وضعف الروابط الاجتماعية فإن من يقترف الجريمة من هؤلاء هو البعض وليس الجميع ممن يتسم بالتفكك، ولو صح إرجاع السلوك الإجرامي إلى التفكك الاجتماعي للزم أن يكون كل من يتسم بالتفكك من المجرمين وليس البعض فقط.

2- انه استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي، وما يتميز به من ظروف خاصة به. فعلى تقدير التسليم بصحة ودقة نتائج هذه النظرية فإن مجال تطبيقها هو المجتمع الذي نشأت وفق ظروفه لا غير. وذلك لأن غيره من المجتمعات قد **(لا يتسم بسمات المجتمع الأمريكي الذي أجريت هذه الدراسة عليه)**. أما هيرشي Hirshi فيقترح شرحا للإجرام يعتمد على **مفهوم الضبط الاجتماعي** : social control **حيث** يشير إلى أن جميع البشر معرضون للانحراف وارتكاب الجريمة ولكن الضوابط الاجتماعية هي التي تساعد على حفظ النظام والامتثال لقوانين كما يرى أن الامتثال لقانون الضبط لاجتماعي ينشا من خلال أربعة محاور رئيسية هي :

1- الارتباط،أو التعلق attachment فرغبة الفرد في الارتباط بالآخرين تجعله يضطر إلى امتثال القيم والقوانين التي تؤمن بها تلك الجماعة أو المجتمع الذي يرتبط به .وعند ضعف تلك الرغبة أو الاهتمام بتلك الضوابط يجد الشباب أنفسهم متحررين من القيود مما يجعلهم يرتكبون الجرائم .غير أبهين بقيم المجتمع ونظمه.

2- الالتزام commitment فكلما استطاع الفرد أن يبني له مستقبلا أفضل من حيث التعليم، والمركز الاجتماعي، والمستوى الاقتصادي والمالي كلما كان اقل إقبالا على أي انحراف يضر بسمعته أو مركزه الاجتماعي، والعكس صحيح.

3- الانغماس : involvement ويتمثل في كون الفرد كلما كان أكثر انغماسا في النشاطات العامة من حوله في الأسرة، والمدرسة كلما كان أكثر تقبلا للمعايير المثالية لتلك المؤسسات.

4- الاعتقاد : belief يشترك الأفراد الذين يعيشون في مجتمع معين ومحدد في القيم والمعتقدات والحقوق المشتركة، كما يشتركون في تمثل تلك القيم والولاء لها كجزء من اعتقادهم بضرورتها وأهميتها، وحين يغلب ذلك الاعتقاد بأهمية تلك القيم أو يضعف فان الفرد يكون أكثر عرضة لارتكاب الجريمة.

يرى هيرشي أن هذه المحاور الأربعة تعمل مجتمعة حيث أن بينها كثير من الترابط والتداخل ويؤثر ويتأثر كل منها بالآخر .

كما اصدر دونالد تافت كتابا في علم الإجرام ظهر في نيويورك عام 1945 لتأكيد أن المجرم من صنع وإنتاج المجتمع نفسه، لكون الإنسان، كالمادة الأولية يتخذ الصورة التي تشكله عليها الحياة التي يحياها منذ ولادته ومن ثم يرجع إجرامه إلى البيئة الفاسدة التي نشا وترعرع فيها.

في المقابل يؤكد كل من ادوين سوثرلاند Edwin Sutherland دالند قلاسر Danie Glaser و ديفد ماتزا David Matza وروناالد اكرس Ronald Akers أن كل العمليات المتعلقة والمتصلة بالانحراف والجريمة مثل الاتجاه والمهارات والسلوك جميعها أمور مكتسبة يتعلمها الفرد من خلال اتصاله بالمجتمع المحيط به كالأسرة والأصدقاء ،حيث يرون أن الفقر ،والطبقة الاجتماعية ليسا كافيين بمفردها لشرح عوامل الانحراف. ووضحوا نظرتهم هذه في نظرية التعلم الاجتماعي social Learning: التي تفسر السلوك الإجرامي باعتباره سلوكا يتم تعلمه سرا خلال عملية التفاعل مع الآخرين في الجماعات ويتم تعلم الأساليب أو المناهج و الدوافع والحوافز والتبريرات والاتجاهات الموالية التي يتم بها ارتكاب الجريمة منهم

حدد ادوين سوثرلاند Edwin Sutherland مبادئ أساسية يرى أنها تقود إلى الانحراف منها[23]:

1- السلوك المنحرف مكتسب ومتعلم، وانه ليس سلوك موروث. ويكتسب من خلال اتصاله بأفراد منحرفين يعلمونه الانحراف فالانحراف لا يظهر لدى الفرد بدون مساعدة الآخرين .

2-يكتسب السلوك الإجرامي من خلال الجماعة المرجعية للفرد، فالأطفال يختلطون ويتفاعلون مع الجماعة المحيطة بهم كالأسرة والأصدقاء والزملاء، حيث أن لهذه الجماعة دورا كبيرا في التأثير على سلوك الفرد ويتصرف وفق الضوابط التي تحددها الجماعة التي يتصل بها في تعامله اليومي .

3-تعلم السلوك الإجرامي يتضمن تعلم طريقة ارتكاب الجريمة، سواء كانت كثيرة التعقيد أو في غاية البساطة. فالفرد الحديث في الإجرام يتعلم من الآخرين أساليب الإجرام وطرقه، والمصطلحات المستخدمة من الأشخاص الأقدم منه وأكثر تمرسا في الإجرام.

ويتعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعتبر بحد ذاتها عملية تعلم لأنها تتضمن تغييرا أوتعديلا في السلوك نتيجة التعرض لخبرات وممارسات معينة عن طريق أساليب ووسائل تحقق التعلم سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد. مع العلم الفروق الفردية تلعب دورها في درجة اكتساب السلوك العدواني والعنيف وكلما كان الشخص الذي يمارس السلوك العنيف ذو مركز مهم في المجتمع. كلما كان تأثيره على الآخرين أكبر. وبالتالي اكتسابه للسلوك العنيف يكون أكبر[24].

ويفسر كل من باندورا وولترز أن التعزيز وحدة لا يعتبر كافيا لتفسير حدوث بعض أنماط السلوك التي تظهر فجأة لدى الطفل أما سزرلاند فقد وضع نظرية تكوينية للسلوك الإجرامي مؤداها أنه[25] :

1- يتعلم السلوك الإجرامي ولا يورث، فالشخص الذي لم يدرب على الجريمة لا يبتدع سلوكا إجراميا .

2-الجزء الأساسي في تعلم السلوك الإجرامي يحدث في نطاق جماعات الأشخاص ذات العلاقات الودية الوثيقة، فأجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دورا ضئيل الأهمية في نشر السلوك الإجرامي.

إن انتقال السلوكيات الإجرامية يتم عبر عملية اجتماعية هي عملية التقليد التي تتم بالاتصال المباشر أو غير المباشر بين طرفين من الأشخاص، أحدهما عنصر منشئ والآخر مقلد ويتم ذلك في بيئته الاجتماعية التي تتميز بسوء تنظيمها الاجتماعي والآخر المقلد ويتم ذلك بحدوث تأثر الأفراد بسلوكيات الأفراد المجرمين .

الباحث الفرنسي جبريال تيراد Gabriel Tirade كان من الأوائل الذين قرروا أن الجريمة والجنوح تتعلمان كما تتعلم أي مهنة أخرى والتعلم، وفقا له يتم عن طريق التقليد والارتباط مع الآخرين وهو أعمق من مجرد ممارسة الفعل الذي يمارسه الآخرون، تشبه عملية التوحيد أو التقمص وهي من العمليات اللاشعورية وفيها يتوحد الفرد مع شخص آخر

أوأشخاص آخرين أو مع مبدأ معين أو شعار معين أو فلسفة أو عقيدة معينة وتصبح جزءا لا يتجزأ من كيانه الشخصي وقد تذوب الشخصية في شخصية من يتوحد معها.

أما في ما يخص النظريات الاجتماعية التي حاولت ان تقارب ظاهرة الجريمة وفق تحليل ميكرو–سوسيولوجي، والذي ينطلق من تفاعل الأفراد والجماعات والأنساق الاجتماعية والبني التحتية المكونة لكل مجتمع وهذا التحليل أعطى لهذه الأبعاد أهمية حتمية في تكوين السلوك الإجرامي، وحتى الدراسات والبحوث التي أجريت على المجرمين دائما ما نجد الكثير من العوامل والظروف الاجتماعية التي لعبت دورا في اتجاه الفرد إلى الجريمة، لكن يبقى وجود حقيقة أن هناك من يعاني من نفس الظروف والعوامل الاجتماعية لكنه لا ينجر إلى ارتكاب الجريمة مما يدفعنا للقول بأن تركيزها الشديد على العامل الاجتماعي من خلال دلالات فقدان المعايير والانتقال الثقافي والوراثة الاجتماعية ... لا يلغي العوامل الأخرى المؤثرة في السلوك الإجرامي أو الانحرافي مثل العامل النفسي **(إرادة الفرد في تبني مثل هذا السلوك)** والعامل البيولوجي **(ضعف الجهاز العقلي نتيجة اختلالات وظيفية في الجسم الإنساني)**.

ونظرا للقصور الذي اعترى الاتجاهات النظرية السالفة الذكر في تفسير السلوك الإجرامي، ظهر اتجاه متعدد العوامل في تفسير السلوك الإجرامي أو ما يعرف بالاتجاه التكاملي، حيث يرى أصحابه إن السلوك هو سلوك مركب لا يمكن إخضاعه للتجزئة أي لعوامل اجتماعية فقط أو بيولوجية فقط أو اقتصادية أو نفسية خالصة، بل أن مزيج مشتركا من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى هذا السلوك. و إن السلوك الانحرافي هو سلوك مركب لا يمكن إخضاعه للتجزئة أولوسمه لعامل دون أخر، بل أن مزيج من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، فالنظرية التكاملية تحاول أن تربط العوامل في صورة من التفاعل الدينامي أي تالف العوامل المسببة للجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه .

حيث يرجع ركلس السلوك الإجرامي إلى "**الضعف أو فشل الاحتواء الداخلي الذي يعبر على قدرة الفرد على الإمساك عن رغباته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية والاحتواء الخارجي وهو قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية أثرا فعالا على الأفراد وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية**"[26] .

وقد دلت الكثير من الأبحاث من أعمال العلماء والباحثين أمثال شيلدون واليانور جلوك على اتجاه تعددي ينظر إلى الإنسان على انه وحدة عضوية ونفسية واجتماعية ويستفيد من كل ما جاء في الاتجاهات النفسية والاجتماعية والبيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي لدى المجرمين .

خاتمة :

وختاما لهذه التأملات في الاتجاهات النظرية التي فسرت الجريمة، نستنتج انه يصعب التوصل إلى تفسير موحد للظاهرة الإجرامية، يتطرق إلى تفسير ها من كل جوانبها، حيث تشكل النظريات الأساس النظري والفكري الذي يضم أراء والفلسفات المختلفة في تفسير الجريمة، والواقع أن هذه الحقيقة تضعنا أمام مسألة هامة وهي أن التراث الفكري سلسلة متصلة الحلقات، والحوار البشري حول طبيعة الجريمة يشكل في جملته وحدة واحدة وكل لا يتجزأ. الأمر الذي يشير إلى ضرورة فهم أبعاد هذا الجدل والحوار وتحديد ملامحه الأساسية ووضع وجهات النظر المختلفة مع بعضها البعض لإمكان التعرف على الاختلافات الأساسية بين التفسيرات المختلفة من ناحية والطريقة التي ساعدت بها التفسيرات المختلفة على تطوير وفهم الظاهرة من ناحية أخرى.

فمنها ما ينظر إلى المجرم إما كمريض ومرضه يكمن داخله وإما كمريض وسبب مرضه المجتمع وأنه من البديهي أن الاضطرابات النفسية والكبت والحرمان المادي والاقتصادي والظروف الاجتماعية الصعبة يمكن أن تكون عوامل حقيقية يمكن أن تساهم في اختيار الاتجاه إلى إرتكاب السلوك الإجرامي، لكنها في نظرنا ليست أسباب حتمية لا مناص منها، لأنه هناك من لا يتجه إلى الجريمة رغم توفر الأسباب والظروف بدافع الكرامة والقيم الروحية والمبادئ الأخلاقية، وهذا يقنعنا بان الإنسان رغم كل شيء قادر على اختيار سيرته التي تقوده إلى الإجرام أو لا تقوده إليه .

المراجع :

1- جلال الذين عبد الخالق، و.د / السيد رمضان:الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، بدون ط، المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية 2001، ص38.

1ادو **2**- سذرلاند و دونالد كريسي: مبادئ علم الإجرام، ترجمة محمد السباعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص 126 .

3 - ادوين سذرلاند و دونالد كريسي: مبادئ علم الإجرام، المرجع السابق، ص 127.

4 - تأليف فريق من الأخصائيين: المجتمع والعنف، ترجمة الأب اليأس نحلاوي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص68.

5 - جلال ثروت: الظاهرة الإجرامية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،1979، ص74.

6- علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان **1976**، ط**3**، ص 39

7-GITTLER JOSEPH: Review of sociology, JOHN WILEY,1979, P 465.

8- سغموند فرويد :معالم التحليل النفسي، ترجمة محمد عثمان نجاتي، ط5، دار الشروق 1983، ص 46.

9- صالح محمد علي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان 2000، ص 45.

10- عبود سراج :علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة الكويت، ط2، 1983، ص 247.

11-CORING CHARLES : The English convict, LONDON, 1913, P 173.

12- حسن علام : الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة، عالم الكسب، القاهرة، ط1، 1990 ص 51.

13- عبد الرحمان العيسوي : سيكولوجية النمو، النهضة العربية، بيروت،1987، ص 44.

14- محمد عوض : مبادئ علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1980، ص 260-263.

15- SUTHERLAND And CRESSEY: Principles of criminology, American catholic sociological review 1955, PP 143-144.

16- MORRIS: The concept of crime: Criminology, The Dryden Press, 1953. P21.

17- عبد الرحمان محمد العيسوي : مبحث الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 86-87 .

18- سامية خضر صالح : إستراتيجية مواجهة العنف، مؤسسة الطوبجي للنشر، بدون القاهرة،2003، ص 42

19- المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، عادل عبد الجواد محمد الكردوسي: الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، المجلد 13، العدد 26 ،1989، اكادمية نايف العربية للعلوم، الرياض ص 407

20- عبود سراج:علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سبق ذكره ، ص303.

21- علي محمد جعفر:الأحداث المنحرفون: مرجع سبق ذكره ص75.

22- حسن علام : الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة، عالم الكسب، القاهرة، ط1،1990 ص31.

23- المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب : دور المؤسسات غير الرسمية في التثقيف الأمني والتحصين ألقيمي ضد الجريمة والانحراف، عبد الرحمان بن محمد عيسوي المجلد **13**، العدد 26،1989، اكادمية نايف العربية للعلوم، الرياض ص271.

24– ديفيد فونتانا :الشخصية و التربية، ترجمة عبد الحميد يعقوب جبرائيل وصلاح محمد نوري. داود، مطابع التعليم:أربيل العراق 1986، ص156 .

25– عبد الرحمان محمد العيسوي : مبحث الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

26– حسن عيسى : بيئة السجين في ماضيه وحاضره وتأثيرها على سلوكه، السجون مزاياها وعيوبها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ص 57-58.